

صندوق النقد الدولي

مستجدات  
آفاق  
الاقتصاد  
العالمي

النمو العالمي:  
متفاوت وغير مؤكد



يناير  
٢٠٢٥

## النمو العالمي: متفاوت وغير مؤكد

تشير التوقعات إلى بلوغ النمو العالمي ٣,٣٪ في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، أي أقل من المتوسط التاريخي الذي بلغ ٣,٧٪ (في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٩). ويظل التنبؤ لعام ٢٠٢٥ دون تغيير يُنكر عما جاء في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وهو ما يرجع في الأساس إلى رفع التوقعات في الولايات المتحدة الذي يوازن تخفيض التوقعات في الاقتصادات الكبرى الأخرى. ويُتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥ وإلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٦، وعودته إلى التقارب من الهدف في الاقتصادات المتقدمة في وقت أقرب مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وتميل المخاطر متوسطة المدى التي تحيط بالسيناريو الأساسي نحو التطورات المعاكسة، في حين تتسم الآفاق قصيرة المدى بمخاطر متباعدة. ومن شأن احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة أن ترفع النمو القوي بالفعل في الولايات المتحدة على المدى القصير، بينما تميل المخاطر في البلدان الأخرى نحو التطورات السلبية في ظل زيادة عدم اليقين بشأن السياسات. وإذا تمخضت السياسات عن تعطيل العملية الجارية لتخفيض معدل التضخم، فذلك من شأنه أن يعوق مسيرة التحول نحو تيسير السياسة النقدية، مع ما له من انعكاسات على استدامة أوضاع المالية العامة والاستقرار المالي. وتقتضي إدارة هذه المخاطر تركيز السياسات بدقة على توازن المفاضلات بين التضخم والنشاط العيني، وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية، وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط من خلال الإصلاحات الهيكلية المكثفة فضلا على تعزيز القواعد وأواصر التعاون متعددة الأطراف.

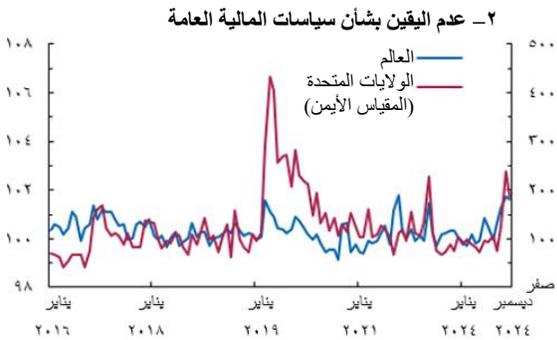
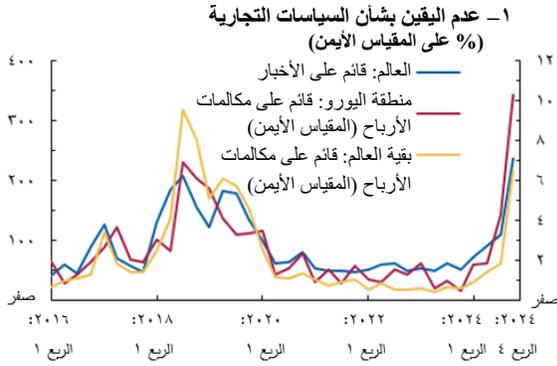
## القوى التي تشكل آفاق المستقبل

لا يزال الاقتصاد العالمي صامدا، برغم الاختلاف الشاسع في درجة التماسك عبر البلدان. فكان نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ أقل بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عما كان متوقعا في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، بعد صدور بيانات مخيبة للأمل في بعض الاقتصادات الآسيوية والأوروبية. وكان النمو في الصين، الذي بلغ ٤,٧٪ محسوبا على أساس سنوي، أقل من التوقعات. وجاء نمو الصادرات الصافية الأسرع من المتوقع ليعوّض جزءا وحسب من تباطؤ الاستهلاك الأسرع من المتوقع في ظل تأخر استقرار سوق العقارات والانخفاض المستمر في ثقة المستهلكين. وتباطأ النمو في الهند أيضا بدرجة أكبر من المتوقعة، في مقدمته تباطؤ النشاط الصناعي بصورة حادة فاقت التوقعات. وظل النمو في منطقة اليورو ضعيفا (مع تأخر أداء ألمانيا عن سائر بلدان منطقة اليورو)، انعكاسا بشكل كبير لاستمرار ضعف نشاط الصناعة التحويلية وتصدير السلع حتى مع زيادة الاستهلاك اتساقا مع تعافي مستويات الدخل الحقيقي. وفي اليابان، شهد الناتج انكماشا طفيفا نتيجة للاضطراب المؤقت في الإمدادات. وعلى العكس من ذلك، ظل الزخم في الولايات المتحدة قويا، مع توسع الاقتصاد بنسبة بلغت ٢,٧٪ في الربع الثالث من العام على أساس سنوي مُقارن، تشدده قوة الاستهلاك.

ولا يزال تراجع معدل التضخم العالمي مستمرا، وإن كانت هناك بوادر على توقف هذا التقدم في بعض البلدان وعلى استمرار ارتفاع التضخم في عدد قليل من الحالات. وكان الوسيط العالمي للتضخم الأساسي المتتابع أعلى قليلا من ٢٪ على مدار الأشهر القليلة الماضية. وهناك بوادر على تراجع النمو الاسمي للأجور، إلى جانب ظهور مؤشرات على استمرار عودة الأوضاع الطبيعية في أسواق العمل. وبرغم انخفاض التضخم الأساسي في أسعار السلع إلى مستوى الاتجاه العام أو أقل منه، لا يزال تضخم أسعار الخدمات أعلى من المتوسطات التي سجلها قبل كوفيد-١٩ في كثير من الاقتصادات، أبرزها الولايات المتحدة

ومنطقة اليورو. ولا تزال جيوب التضخم المرتفع مستمرة أيضا في بعض الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، انعكاسا لمجموعة من العوامل المنفردة. وحيث يبدو التضخم أكثر جمودا، تتحرك البنوك المركزية بحذر أكبر خلال دورة التيسير مع توشي الدقة في متابعة مؤشرات النشاط وسوق العمل وكذلك تحركات أسعار الصرف. ويقوم حاليا عدد قليل من البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة، وذلك مؤشر على تباعد السياسة النقدية.

الشكل البياني ١: عدم اليقين بشأن السياسات (مؤشر، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: دراسات Caldera and Baker, Bloom, and Davis 2016 و others 2020، وRefinitiv Eikon، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مقاييس عدم اليقين ومؤشرات قائمة على الأخبار تقيس حجم الاهتمام الذي يوليه الإعلام للأخبار ذات الصلة بقضية معينة، حيث يكون المقابل للقيمة ١٠٠ هو ١٪ من مقالات الأخبار التي تشير إلى هذه القضية. في اللوحة ١، تستند بيانات منطقة اليورو وبقية العالم إلى المؤشرات القائمة على مكالمات الأرباح، وهي تمثل نسبة الشركات التي تشير إلى عدم اليقين بشأن السياسات التجارية في مكالماتها الخاصة بإعلان أرباحها المالية. ويعكس هذا المقياس مخاوف الشركات المتعلقة بعدم اليقين بشأن السياسات التجارية، بناء على القاموس في دراسة Caldera and others (2020، <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2019.11.002>). وتضم مجموعة بقية العالم ٢٢ بلدا، منها الولايات المتحدة. وفي اللوحة ٢، بشكل عدم اليقين بشأن سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة عنصرا فرعا ضمن "مؤشر عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية" الذي أعدته دراسة (2016، <https://doi.org/10.1093/qje/qjw024>)، في حين يستند مؤشر العالم إلى دراسة (2024، <https://doi.org/10.5089/9798400288128.001>).

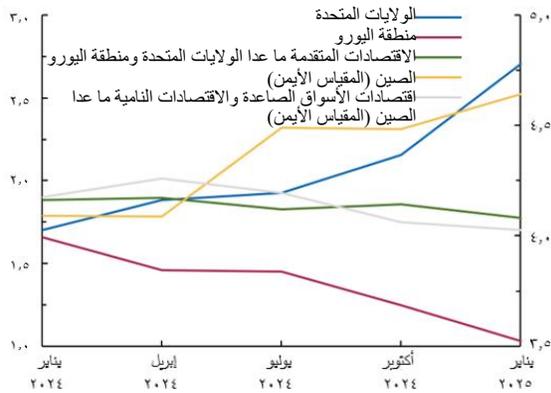
ولا تزال الأوضاع المالية العالمية تيسيرية بشكل كبير، وذلك مجددا مع وجود بعض الفروق عبر مناطق الاختصاص المختلفة (راجع الإطار ١). وارتفعت أسعار الأسهم في الاقتصادات المتقدمة على خلفية التوقعات بانتهاج سياسات أكثر دعما لبيئة الأعمال في الولايات المتحدة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كانت تقييمات الأسهم أكثر انخفاضا، كما استمر تشديد الأوضاع المالية، مع اكتساب الدولار الأمريكي مزيدا من القوة على نطاق واسع، تدفعه في الأساس التوقعات بفرض تعريفات جمركية جديدة وبارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

وازداد عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية بصورة حادة، ولا سيما على صعيدي التجارة والمالية العامة، مع وجود بعض الفروق بين البلدان المختلفة (الشكل البياني ١). وكانت التوقعات بشأن التحولات على مستوى السياسات في ظل الحكومات الجديدة المنتخبة عام ٢٠٢٤ وراء تشكيل التسعير في الأسواق المالية على مدار الأشهر الأخيرة. وأفضت موجات من عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الآسيوية والأوروبية إلى اهتزاز الأسواق وضخ مزيد من عدم اليقين بشأن توقف التقدم على صعيد سياسات المالية العامة والسياسات الهيكلية. ولا تزال التوترات الجغرافية-السياسية، بما فيها التوترات في الشرق الأوسط، والاحتكاكات التجارية العالمية على ارتفاعها.

## الآفاق المستقبلية

تفترض توقعات خبراء صندوق النقد الدولي استمرار انتعاج السياسات الحالية وقت نشر هذا التقرير. ويدرج الخبراء تطورات السوق في الآونة الأخيرة وتأثير تصاعد عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، الذي يُفترض أن يكون مؤقتًا، مع تراجع الآثار بعد مُضي نحو عام، لكنهم يحجمون عن وضع أي فرضيات تتعلق بالتغيرات المحتملة في السياسات والتي تحتل مساحة من الجدول العام في الوقت الراهن. ويُتوقع تراجع أسعار سلع الطاقة بنسبة ٢,٦٪ في ٢٠٢٥، أي أكثر مما كان مفترضًا في أكتوبر. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط مدفوعًا بضعف الطلب من الصين وقوة العرض من البلدان خارج أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد مجموعة مُختارة من البلدان غير الأعضاء في أوبك، منها روسيا) الذي عوضه جزئيًا الارتفاع في أسعار الغاز نتيجة للأحوال الجوية الأشد برودة من المتوقع والاضطرابات في الإمدادات، بما في ذلك الصراع الجاري في الشرق الأوسط والانقطاعات في حقول الغاز. ويُتوقع ارتفاع أسعار السلع الأولية من غير الوقود بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٥، على خلفية رفع التوقعات بشأن أسعار المواد الغذائية والمشروبات مقارنة بما جاء في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وهو ما يرجع إلى سوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على كبار المنتجين. ويُتوقع استمرار الانخفاض في أسعار فائدة السياسات النقدية للبنوك المركزية الكبرى، وإن كان بوتيرة متفاوتة، انعكاسًا لتباين آفاق النمو والتضخم. ويُتوقع تشديد موقف سياسة المالية العامة خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ في الاقتصادات المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة، ويقدر أقل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الشكل البياني ٢: تطور التنبؤات للنمو في ٢٠٢٥ (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: المحور السيني يعرض أشهر نشر تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

ومن المتوقع أن يظل النمو العالمي مستقرًا، وإن كان ضعيفًا. وتشير التنبؤات الخاصة بالنمو إلى بلوغه ٣,٣٪ في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، أي أقل من المتوسط التاريخي (الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩) وهو ٣,٧٪ ودون تغيير يُذكر عما جاء في عدد أكتوبر (الجدول ١؛ راجع أيضًا جدول المرفق ١). ومع هذا، فالصورة الكلية تحجب وراءها مسارات متباعدة على مستوى الاقتصادات ونمطًا غير مستقر من النمو العالمي (الشكل البياني ٢).

وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، يتخذ تعديل التنبؤات

بشأن النمو اتجاهات مختلفة. ففي الولايات المتحدة، لا يزال الطلب الأساسي قويًا في انعكاس لقوة آثار الثروة، وموقف السياسة النقدية الأقل تقييدًا، والأوضاع المالية الداعمة. ويُتوقع أن يبلغ النمو ٢,٧٪ في ٢٠٢٥، بارتفاع قدره ٠,٥ نقطة مئوية

عن تنبؤات شهر أكتوبر، مما يرجع جزئياً إلى امتداد العوامل المؤثرة من عام ٢٠٢٤ فضلاً على قوة أسواق العمل وتسارع وتيرة الاستثمار، وغيرها من دلائل القوة. ومن المتوقع أن ينخفض النمو تدريجياً إلى مستواه المحتمل في ٢٠٢٦.

وفي **منطقة اليورو**، يُتوقع ارتفاع النمو ولكن بوتيرة أكثر تدرجاً مما كان متوقعاً في أكتوبر، مع استمرار تأثير التوترات الجغرافية-السياسية على المعنويات السائدة. ويُعزى خفض التوقعات بشأنه بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية ليبلغ ١,٠٪ في ٢٠٢٥ إلى الزخم الأضعف من المتوقع في أواخر عام ٢٠٢٤، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية، وتساعد عدم اليقين السياسي وبشأن السياسات. وفي عام ٢٠٢٦، يُتوقع ارتفاع النمو إلى ١,٤٪، تدعمه زيادة قوة الطلب المحلي، مع تيسير الأوضاع المالية، وتحسن مشاعر الثقة، وتراجع عدم اليقين إلى حد ما.

وفي **الاقتصادات المتقدمة الأخرى**، تظل التنبؤات بشأن النمو مستقرة نسبياً بفعل قوتين يوازن كل منهما الآخر. فمن ناحية، تشير التوقعات إلى أن تعافي مستويات الدخل الحقيقي سيدعم التعافي الدوري للاستهلاك. ومن ناحية أخرى، تشير التوقعات إلى أن الاستثمار سيظل ضعيفاً بفعل الرياح المعاكسة للتجارة - بما فيها الزيادة الحادة في عدم اليقين بشأن السياسات التجارية.

وفي **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية**، من المتوقع أن يكون أداء النمو في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ مماثلاً إلى حد كبير لأدائه في ٢٠٢٤. وبالنظر إلى ما كان متوقعاً في أكتوبر، زُفعت توقعات النمو في **الصين** عام ٢٠٢٥ بدرجة طفيفة قدرها ٠,١ نقطة مئوية ليصل إلى ٤,٦٪. ويعكس هذا التعديل امتداد العوامل المؤثرة من عام ٢٠٢٤ وكذلك حزمة تدابير المالية العامة التي أُعلنت في نوفمبر والتي توازن إلى حد كبير التأثير السلبي على الاستثمار الناتج عن تصاعد عدم اليقين بشأن السياسات التجارية والعبء الناجم عن سوق العقارات. وفي عام ٢٠٢٦، من المتوقع أن يظل النمو مستقرًا على الأغلب عند نسبة ٤,٥٪، مع زوال آثار عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وما سيؤدي إليه رفع سن التقاعد من إبطاء التراجع في عرض العمالة. وفي **الهند**، من المتوقع أن يكون النمو قوياً ويبلغ ٦,٥٪ في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، على النحو الذي كان متوقعاً في أكتوبر وتماشياً مع مستواه الممكن.

وفي **الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، من المتوقع أن يرتفع النمو ولكن بقدر أقل مما كان متوقعاً في أكتوبر. ويرجع ذلك في الأساس إلى تخفيض قدره ١,٣ نقطة مئوية لتوقعات النمو عام ٢٠٢٥ في **المملكة العربية السعودية**، وهو ما يُعزى في معظمه إلى تمديد العمل باتفاقية أوبك+ لتخفيض الإنتاج. وفي **أمريكا اللاتينية والكاريبي**، يُتوقع تسارع وتيرة النمو الكلي بدرجة طفيفة في ٢٠٢٥ ليلبلغ ٢,٥٪، ورغم تباطؤ النشاط المتوقع في أكبر اقتصادات المنطقة. ويُتوقع ارتفاع النمو في **إفريقيا جنوب الصحراء** في عام ٢٠٢٥، في حين تشير التنبؤات إلى أنه سوف يتباطأ في **أوروبا الصاعدة والنامية**.

وتسجل التقديرات بشأن **حجم التجارة العالمية** انخفاضاً طفيفاً بالنسبة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. ويرجع هذا التعديل إلى الزيادة الحادة في عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، والتي من المرجح أن تضر بالاستثمار على نحو غير متناسبي بين الشركات ذات النشاط التجاري الكثيف. ومع هذا، فحسب السيناريو الأساسي، من المتوقع أن يكون تأثير تصاعد عدم اليقين ظاهرة مؤقتة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم تعويض جانب من هذا الانخفاض في المدى القريب من خلال التنفيذ الاستباقي المكثف لبعض تدفقات التجارة نتيجة لارتفاع عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتحسبا لتشديد القيود على التجارة.

ويُتوقع استمرار التقدم في **تخفيض معدل التضخم**. فلا يوجد سوى حد أدنى من الانحرافات عن التنبؤات التي وردت في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومن المتوقع أن تظل الضغوط الناشئة عن الطلب قيد السيطرة في ظل التباطؤ التدريجي في سوق العمل. وبقترانه مع التراجع المرتقب في أسعار الطاقة، يُتوقع استمرار انخفاض التضخم الكلي نحو أهداف البنوك المركزية. وبرغم ذلك، من المتوقع أن يكون التضخم في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٥ قريبا من الهدف وهو ٢٪، وإن كان أعلى قليلا منه، في حين يُتوقع أن الديناميكيات التضخمية ستكون أضعف في منطقة اليورو. ويُتوقع أن يظل التضخم منخفضا في الصين. وبالتالي، فإن الفجوة بين أسعار الفائدة الأساسية المتوقعة في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى ستزداد اتساعا.

### المخاطر المحيطة بالآفاق

على المدى المتوسط، يميل ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق إلى جانب التطورات السلبية، حيث يُتوقع تراجع النمو العالمي عن تنبؤات متوسطه للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ والسنوات الخمس القادمة ليسجل ٣٪ تقريبا. وفي المقابل، من شأن مخاطر الأجل القريب أن تقاوم من التفاوتات عبر البلدان: حيث تميل الاحتمالات إلى تجاوز التوقعات في الولايات المتحدة، بينما تسود مخاطر التطورات السلبية معظم الاقتصادات الأخرى في ظل تصاعد عدم اليقين بشأن السياسات والتيارات المعاكسة الناجمة عن التصحيحات الجارية (لا سيما الطاقة في أوروبا والعقارات في الصين).

فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تشديد السياسات الحمائية، في صورة موجة جديدة من التعريفات الجمركية، إلى تقاوم التوترات التجارية وانخفاض الاستثمارات وتراجع كفاءة الأسواق، وتشوه التدفقات التجارية، وتعطل سلاسل الإمداد مجددا. ويمكن أن تتأثر معدلات النمو في الأجلين القريب والمتوسط، ولكن بدرجات متفاوتة عبر الاقتصادات.

وفي الولايات المتحدة، من شأن تيسير سياسة المالية العامة، من خلال التدابير التوسعية الجديدة مثل التخفيضات الضريبية، أن يشجع النشاط الاقتصادي في الأجل القريب، مما ستكون له آثار إيجابية على النمو العالمي. ولكن على المدى الأطول، قد يتطلب ذلك المزيد من التصحيح في سياسات المالية العامة، مما قد يؤدي إلى اضطرابات عبر الأسواق والاقتصاد من خلال عدد من التداعيات، بما في ذلك التراجع المحتمل في دور أوراق الخزينة الأمريكية باعتبارها الأصل الآمن العالمي. كذلك، يمكن أن ينشأ عن زيادة الاقتراض لتمويل سياسات المالية العامة الأكثر تيسيرا ارتفاع في الطلب على رأس المال عالميا، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وربما كبح النشاط الاقتصادي في بلدان أخرى.

ويمكن أن تساعد مستويات الثقة والمعنويات الإيجابية في الولايات المتحدة، والتي تُعزى جزئيا إلى تخفيف القواعد التنظيمية، على تشجيع جانبي الطلب والعرض للاقتصاد. وبالرغم من أن تيسير القواعد التنظيمية المفرطة الصرامة والحد من المعوقات

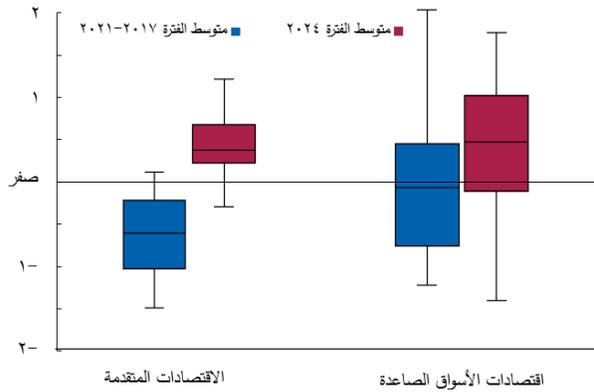
البيروقراطية المفروضة على الشركات قد يساهمان في إنعاش معدلات النمو الأمريكية في الأجل القريب من خلال زيادة الاستثمارات، يمكن أن يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى تأجج خطر خروج التدفقات الرأسمالية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وارتفاع علاوات المخاطر. كذلك، فإن الإفراط في سحب القيود التنظيمية المصممة لفرض حدود على المخاطرة وتراكم الدين قد تنشأ عنه ديناميكيات انتعاش وركود في الولايات المتحدة على المدى الأطول، وبالتالي تداعيات في بقية العالم. وقد تتفاقم مخاطر التطورات المعاكسة المهددة لاستقرار المالي الكلي حال اقترانها بتراجع آفاق المالية العامة أو تعطل التقدم المحرز على صعيد الإصلاحات الهيكلية. وقد تؤدي صدمات أخرى على جانب العرض، بما في ذلك اضطراب صفوف القوة العاملة بسبب تراجع تدفقات المهاجرين إلى الولايات المتحدة، إلى انخفاض دائم في الناتج الممكن وارتفاع التضخم خلال فترة التصحيح.

ومن شأن التحسن الذي سيشهده الاقتصاد الأمريكي على المدى القريب بفضل هذه العوامل أن يلقي المزيد من الضوء على تفاوت أنماط النمو عبر الاقتصادات. وحال هيمنة التداعيات المعاكسة الناجمة عن التعريفات الجمركية وتراجع القوة العاملة، قد تنشأ انعكاسات سلبية على النشاط العالمي والأمريكي على حد سواء في الأجل المتوسط. وهناك الكثير من عدم اليقين: حيث تتفاوت انعكاسات كل من هذه العوامل من بلد لآخر حسب الروابط التجارية والمالية؛ كما يمكن أن تختلف استجابة السياسات تجاه التدابير المتخذة في بلدان أخرى، بما في ذلك تصعيد التعريفات الانتقامية؛ وقد تختلف الآثار إلى حد كبير باختلاف مزيج السياسات أو مدى تغييرها.

ويمكن أن تسهم هذه العوامل في تشكيل ديناميكية التضخم في اتجاهات معاكسة. وتحديداً، هناك عدم يقين بشأن حجم الآثار التضخمية للتعريفات الجمركية. فحسب الدراسات التجريبية الأخيرة، تؤثر التعريفات إلى حد كبير على أسعار الواردات،

### الشكل البياني ٣: توقعات التضخم عبر البلدان

(الانحراف بالنقاط المنوية عن الهدف، الاثنا عشر شهرا التالية)



المصادر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الخطوط الأفقية في منتصف المربع تعبر عن الوسيط، والحدود العليا (الدنيا) للمربع تعبر عن المئين الثالث (الأول). ويعبر الخطان الممتدان من نهاية المربع عن القيمة القصوى والقيمة الدنيا ضمن حد إحصائي يساوي ١,٥ مرة من المدى الزبوعي بين الربع الأعلى والربع الأدنى.

في حين تشير التقديرات إلى أن التأثير على أسعار المستهلكين أقل حدة وعرضة لدرجة كبيرة من عدم اليقين. ورغم ذلك، فمقارنة بالنزاعات التجارية السابقة، تشير عدة عوامل إلى تزايد احتمالات تجاوز مستويات التضخم المتوقعة نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية. أولاً، نشهد في الوقت الحالي خروج الاقتصاد العالمي من أكبر طفرة تضخمية في الذاكرة القريبة. وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة على وجه الخصوص، نجد أن التوقعات التضخمية أكثر تجاوزاً في الوقت الحالي لأهداف البنوك المركزية مقارنة بالفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (الشكل البياني ٣). وثانياً، هناك مجال أكبر لارتفاع التضخم في الوقت الحالي مقارنة بعام ٢٠١٦ بسبب المركز الدوري للعديد

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢٥

من الاقتصادات الرئيسية. وثالثاً، فإن التدابير الانتقامية، في صورة قيود على مواد أو سلع وسيطة محددة يصعب إحلالها، قد يكون لها تأثير هائل على التضخم الكلي.

وقد يدفع خطر تجدد الضغوط التضخمية بالبنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين السياسات النقدية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أكثر طولاً إلى تفاقم المخاطر على صعيد المالية العامة والقطاعين المالي والخارجي. وقد يسهم تحسن قيمة الدولار الأمريكي، نتيجة فروق أسعار الفائدة والتعريفات الجمركية، ضمن عوامل أخرى، في تحول أنماط التدفقات الرأسمالية والاختلالات العالمية وتعقيد المفاضلات الاقتصادية الكلية.

وعلاوة على المخاطر الناجمة عن تحولات السياسة الاقتصادية، يمكن أن تتفاقم التوترات الجغرافية السياسية، مما يؤدي إلى تجدد ارتفاعات أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن تتصاعد الصراعات في الشرق الأوسط وأوكرانيا، مما يؤثر مباشرة على مسارات التجارة وأسعار الغذاء والطاقة. وقد تتأثر البلدان المستوردة للسلع الأساسية بوجه خاص، حيث يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى تفاقم حالة الركود التضخمي الناجمة عن زيادة أسعار الأساسية.

وعلى جانب تجاوز التوقعات، قد يشهد الاقتصاد العالمي قفزة في حجم النشاط حال تمكنت الحكومات الجديدة من إعادة التفاوض حول الاتفاقات التجارية الحالية وإبرام صفقات جديدة. ويمكن أن يسهم ذلك في التعجيل بانحسار حالة عدم اليقين والحد من الاضطرابات المحتملة في معدلات النمو والتضخم. ومن خلال تعزيز مستويات الثقة، يمكن أن تسهم نتائج التعاون أيضاً في دعم الاستثمار وآفاق النمو متوسطة المدى.

كذلك، يمكن أن يؤدي الزخم على صعيد السياسات الأخرى في تعزيز النمو. وقد تعكف بلدان عديدة على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية للحيلولة دون ترسخ الفجوة التي تفصلها عن البلدان النظيرة الأفضل أداءً. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يرتفع النمو من خلال العمل على زيادة عرض العمالة والحد من سوء التوزيع وتعزيز التعاون ودعم الابتكار.

## أولويات السياسات

على خلفية تفاقم حالة عدم اليقين، يتعين على السياسات كبح المخاطر على المدى القصير وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية، مع دفع الجهود اللازمة لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.

وينبغي أن تضمن السياسة النقدية استعادة استقرار الأسعار، مع دعم مستويات النشاط والتوظيف. ففي الاقتصادات التي تشهد ضغوطاً تضخمية مزمناً وتزايد احتمالات تجاوز التوقعات، يتعين أن تواصل السياسات موقفاً المتشدد حين اتضح دليل على أن التضخم الأساسي مستمر في طريقه نحو العودة إلى الهدف. وفي الاقتصادات حيث يتراجع النشاط سريعاً ويواصل التضخم مسار عودته إلى الهدف، يمكن أن يكون موقف السياسات أقل تشدداً.

وفي الحالتين، ينبغي ضبط سياسة المالية العامة لضمان استدامة القدرة على تحمل الدين العام واستعادة الحيز اللازم للمزيد من الاستجابات الفعالة. ويتعين معايرة مسار الضبط بحرص حسب ظروف كل اقتصاد. وهناك حاجة إلى تصحيحات هائلة وتدرجية في الوقت نفسه لتجنب الإضرار بالنشاط الاقتصادي، مع ضرورة الإفصاح عنها بوضوح لمنع الاضطرابات في

أسواق الدين، وضمن مصداقيتها لتحقيق نتائج دائمة. وينبغي اتباع منهج داعم للنمو والتخفيف من الآثار السلبية على الفقراء للمساعدة في حماية إمكانات الاقتصاد وكسب التأييد الشعبي.

ويمكن أن تنشأ عن تباعد مسارات السياسة النقدية عبر البلدان تحركات هائلة في أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية. وكما جاء في إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يوصى بتصحيح أسعار الفائدة الأساسية والسماح بمرونة أسعار الصرف في البلدان ذات أسواق النقد الأجنبي العميقة ومستويات الدين المنخفضة بالعملة الأجنبية. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من ضحالة أسواق النقد الأجنبي وارتفاع مستويات الدين بالعملة الأجنبية، يمكن تنفيذ تدخلات مؤقتة في سوق النقد الأجنبي (بشرط كفاية الاحتياطيات الأجنبية واستخدامها بحرص)، أو إجراءات لإدارة التدفقات الرأسمالية، أو سياسات احترازية كلية، أو مزيج من ثلاثتهم في بعض الحالات، جنبا إلى جنب مع السياسات النقدية وسياسات المالية العامة الملائمة للحفاظ على الاستقرار المالي الكلي.

وفيما بعد الأجل القريب، يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة على صعيد السياسات لدفع ديناميكية الاقتصاد، ودعم جانب العرض، والتصدي للمخاطر المتزايدة المحيطة بآفاق النمو القائمة بالفعل على المدى المتوسط. ومن شأن الإصلاحات الموجهة على صعيد أسواق العمل والمنافسة والرعاية الصحية والتعليم والتحول الرقمي أن تسهم في إنعاش نمو الإنتاجية وجذب رأس المال. ومن خلال التواصل الفعال لضمان توافق الآراء والتعاون المستمر مع الأطراف المعنية الرئيسية، سيتسنى لصناع السياسات تصميم مجموعة من التدابير التي تراعي الآثار التوزيعية للإصلاحات وتنفيذها بفعالية (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وأخيرا وليس آخرا، هناك حاجة ماسة إلى التعاون متعدد الأطراف لاحتواء التشرذم، ودعم النمو والاستقرار، والتصدي للتحديات العالمية. وينبغي أن تكون السياسات التجارية متسقة مع الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية، وأن تتسم بالوضوح والشفافية، للحد من عدم اليقين والتقلبات السوقية والتشوهات. وينبغي إيلاء الأولوية لاستعادة منظومة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية بشكل كامل وفعال، وتهيئة المناخ اللازم للمنافسة العادلة، وتحقيق الوضوح والتوافق بين البلدان من أجل تعزيز صلابتها داخل النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد.

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢٥

### الجدول ١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

على أساس سنوي مقارن									
من ربع عام رابع إلى آخر / ٢			الاختلاف عن عدد أكتوبر		توقعات		تقديرات		
توقعات			٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي / ١		٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
٣,١	٣,٢	٣,٤	٠,٠	٠,١	٣,٣	٣,٣	٣,٢	٣,٣	الناتج العالمي
١,٧	١,٩	١,٨	٠,٠	٠,١	١,٨	١,٩	١,٧	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٢,١	٢,٤	٢,٧	٠,١	٠,٥	٢,١	٢,٧	٢,٨	٢,٩	الولايات المتحدة
١,٤	١,٢	١,١	٠,١-	٠,٢-	١,٤	١,٠	٠,٨	٠,٤	منطقة اليورو
٠,٩	٠,٨	٠,١-	٠,٣-	٠,٥-	١,١	٠,٣	٠,٢-	٠,٣-	ألمانيا
١,٢	١,٠	٠,٧	٠,٢-	٠,٣-	١,١	٠,٨	١,١	١,١	فرنسا
٠,٧	١,٠	٠,٦	٠,٢	٠,١-	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٧	إيطاليا
٢,٠	١,٩	٣,٢	٠,٠	٠,٢	١,٨	٢,٣	٣,١	٢,٧	إسبانيا
٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٨	١,١	٠,٢-	١,٥	اليابان
١,٣	١,٨	١,٧	٠,٠	٠,١	١,٥	١,٦	٠,٩	٠,٣	المملكة المتحدة
١,٩	٢,١	١,٨	٠,٠	٠,٤-	٢,٠	٢,٠	١,٣	١,٥	كندا
١,٧	٢,٨	١,٧	٠,٠	٠,١-	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٩	اقتصادات متقدمة أخرى/٣
٤,٢	٤,٢	٤,٦	٠,١	٠,٠	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,١	٤,٩	٥,٦	٠,٢	٠,١	٥,١	٥,١	٥,٢	٥,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٤,٥	٤,٥	٤,٩	٠,١	٠,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٨	٥,٢	الصين
٦,٥	٦,٥	٧,٥	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٢	الهند/٤
١,٦	٢,٩	٢,٣	٠,١-	٠,٠	٢,٤	٢,٢	٣,٢	٣,٣	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٢	١,٢	٢,٧	٠,٠	٠,١	١,٢	١,٤	٣,٨	٣,٦	روسيا
٢,٤	٢,٧	٢,٦	٠,٠	٠,٠	٢,٧	٢,٥	٢,٤	٢,٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٣	٢,١	٤,١	٠,١-	٠,٠	٢,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٢	البرازيل
٢,١	١,٤	١,٨	٠,٠	٠,١	٢,٠	١,٤	١,٨	٣,٣	المكسيك
...	...	...	٠,٣-	٠,٣-	٣,٩	٣,٦	٢,٤	٢,٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٤,١	١,٢	٥,٠	٠,٣-	١,٣-	٤,١	٣,٣	١,٤	٠,٨-	المملكة العربية السعودية
...	...	...	٠,٢-	٠,٠	٤,٢	٤,٢	٣,٨	٣,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٨	٣,٧	٣,٥	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٣,٢	٣,١	٢,٩	نيجيريا
٢,٢	٠,٦	١,٧	٠,١	٠,٠	١,٦	١,٥	٠,٨	٠,٧	جنوب إفريقيا
									للتكررة
٢,٦	٢,٧	٢,٩	٠,١	٠,١	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٨	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
١,٧	١,٥	١,٣	٠,٠	٠,٢-	١,٧	١,٤	١,٠	٠,٦	الاتحاد الأوروبي
٥,٠	٣,٩	٤,٩	٠,٠	٠,١	٤,٥	٤,٦	٤,٥	٤,٠	مجموعة آسيان-٥/٥
...	...	...	٠,٣-	٠,٥-	٣,٩	٣,٥	٢,٠	١,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤,٦	٤,٢	٤,٦	٠,١	٠,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	...	...	٠,٢-	٠,١-	٥,٤	٤,٦	٤,١	٤,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	...	...	٠,١-	٠,٢-	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٠,٧	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)/٦
...	...	...	٠,٣-	٠,٥-	٢,٥	٢,١	٢,٢	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	٠,٢	٠,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٤	٢,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
									أسعار السلع الأولية
٢,٢-	٥,٠-	١,٠,٨-	١,٠	١,٣-	٢,٦-	١١,٧-	١,٩-	١٦,٤-	النفطية/٧
٠,٥	٠,١	٧,١	٠,٩-	٢,٧	٠,١-	٢,٥	٣,٤	٥,٧-	غير النفطية (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٣,٠	٣,٥	٥,٢	٠,١-	٠,١-	٣,٥	٤,٢	٥,٧	٦,٧	أسعار المستهلكين على مستوى العالم /٨
٢,٠	٢,١	٢,٢	٠,٠	٠,١	٢,٠	٢,١	٢,٦	٤,٦	الاقتصادات المتقدمة/٩
٣,٨	٤,٦	٧,٦	٠,٢-	٠,٣-	٤,٥	٥,٦	٧,٨	٨,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية/٨

ملحوظة: يُعرض ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٢٢ أكتوبر إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤، والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. ومجملات البيانات ربع السنوية معجلة موسمياً. ويقصد باللفظ "... لا ينطبق أو أن البيانات غير متاحة.

١/ تنشأ الفروق نتيجة تقريب أرقام التنبؤات الواردة في التقرير الحالي وعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتمثل البلدان التي تم تحديث تنبؤاتها مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي مقبلاً بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٢/ بالنسبة للناتج العالمي (إنتاج اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ (٨٠٪) من الناتج السنوي للعالم (الاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) مقبلاً بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٣/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٤/ بالنسبة للهند، تُعرض البيانات والتوقعات على أساس السنة المالية، علماً بأن السنة المالية ٢٠٢٤ / ٢٠٢٣ (تبدأ في إبريل ٢٠٢٣) تظهر في العمود ٢٠٢٣. وتبلغ توقعات النمو في الهند ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٥ و ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٦ على أساس السنة التقويمية.

٥/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند.

٦/ متوسط بسيط لمعدلات نمو أحجام الصادرات والواردات (من السلع والخدمات).

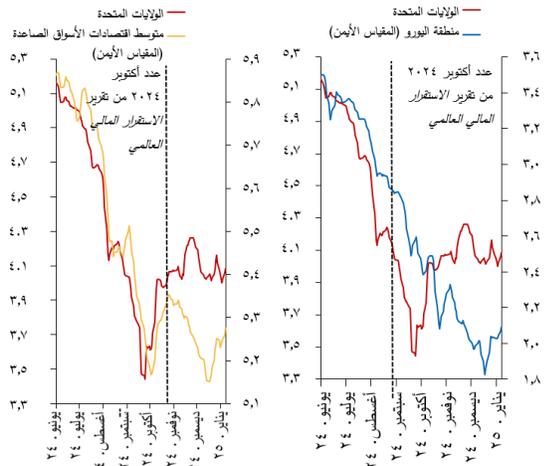
٧/ متوسط بسيط لسعر النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، وفاتح دبي، وغرب تكساس الوسيط. ويبلغ متوسط السعر المفترض لبرميل النفط بالدولار الأمريكي حسب أسواق العقود المستقبلية (حتى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤) ٦٩,٧٦ دولاراً لعام ٢٠٢٥ و ٦٧,٩٦ دولاراً لعام ٢٠٢٦.

٨/ باستثناء فزويلا.

٩/ معدل التضخم المفترض في منطقة اليورو ٢,١٪ في عام ٢٠٢٥ و ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٦، وفي اليابان ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٥ و ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٦، وفي الولايات المتحدة ٢,٠٪ في عام ٢٠٢٥ و ٢,١٪ في عام ٢٠٢٦.

اتسعت الفجوة بين مسارات أسعار الفائدة الأساسية المتوقعة في الولايات المتحدة مقارنة بمثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى واقتصادات

### الشكل البياني ١-١: سعر الفائدة الأساسي بعد ستة أشهر بناء على توقعات السوق (متوسط متحرك يغطي خمسة أيام، بالنقاط المنوية)



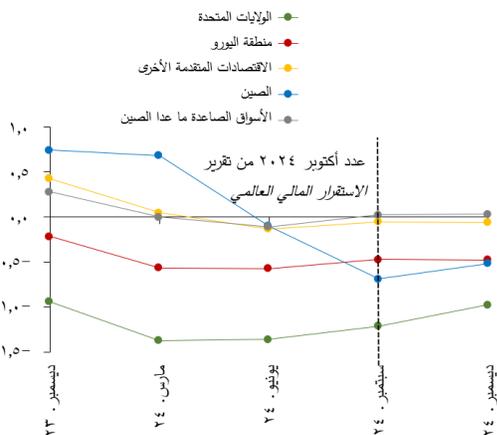
المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مجموعة الأسواق الصاعدة تتكون من شيلي والصين وكولومبيا والهند وماليزيا والمكسيك وبولندا وجنوب إفريقيا وتايلند.

الأسواق الصاعدة أيضا تدفقات رأسمالية خارجة صافية.<sup>١</sup>

الأسواق الصاعدة خلال الربع الماضي. ويأتي ذلك في أعقاب فترة شهدت سياسات نقدية مترامنة عبر أنحاء العالم في مطلع العام. وأدت المخاوف إزاء تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو وعدد من الأسواق الصاعدة الرئيسية إلى زيادة توقعات المستثمرين بشأن قيام البنوك المركزية في هذه البلدان بتيسير سياساتها النقدية بأسرع من المتوقع في وقت صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي (الشكل البياني ١-١). غير أن هذه التوقعات لا تنطبق عموما على الاحتياطي الفيدرالي. فخلال الفترة نفسها، ارتفعت العائدات الأمريكية متوسطة إلى طويلة الأجل، في حين تراجعت في كبرى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، حيث أدى اتساع فروق أسعار الفائدة إلى زيادة قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية. وعلاوة على ذلك، ففي حين تشير أحدث البيانات إلى أن سوق العمل الأمريكية قد توشك على تحقيق المزيد من التوازن، يُرجح استمرار الضغوط الراجعة لعائدات في ظل احتمالات تجاوز التوقعات التضخمية.

كذلك، ساهم عدم اليقين إزاء السياسات التجارية في التحسن الكبير في قيمة الدولار الأمريكي. وربما كان لتفاقم المخاطر الجغرافية-السياسية دور جزئي، إلى جانب عدم اليقين التجاري، في ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو. وفي حالة عملات الأسواق الصاعدة، كان تراجعها مقابل الدولار نتيجة أيضا، إلى حد ما، للمخاوف إزاء آفاق المائيات العامة المحلية، وإن كان تأثير هذه المخاوف متفاوت عبر البلدان. وبالتوازي مع الضغوط على العملات، شهدت

### الشكل البياني ٢-١ مؤشر الأوضاع المالية (عدد الانحرافات المعيارية عن المتوسط الحسابي)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومؤسسة Dealogic؛ ومؤسسة EUROPACE AG/Haver Analytics؛ ومصادر البيانات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وبوجه عام، بالرغم من أن الأوضاع المالية العالمية لا تزال تيسيرية في مجملها، فقد أصبحت أكثر تشددا إلى حد ما منذ أكتوبر (الشكل البياني ١-٢). وخلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، واصلت تقييمات أسعار الأسهم الأمريكية تسجيل ارتفاعات جديدة غير مسبوق نتيجة التوقعات حول تنفيذ مزيج من السياسات المواتية للشركات.<sup>٢</sup> ورغم ذلك، توازن هذا التأثير بفعل انعكاسات ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل، مما أدى إلى تشديد طفيف في الأوضاع بوجه عام، مقارنة بالمستويات شديدة التيسير السائدة في الربع السابق. أما في الأسواق الصاعدة، فيبدو أن الأصول الخطرة قد أصبحت أكثر حساسية تجاه عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وآفاق العملات، وهو ما انعكس في زيادة تشديد الأوضاع المالية. ويراقب المشاركون في الأسواق السياسات الجمركية والمخاطر الجغرافية-السياسية عن كثب بسبب تأثيرها المحتمل على معنويات الأسواق، مما قد يؤدي إلى تغيرات حادة في أسعار الأصول الخطرة بسبب تقييمها المرتفع في الوقت الحالي، وبالتالي تشديد الأوضاع المالية العالمية على نحو مفاجئ.

هذا الإطار من إعداد قسم تحليل الأسواق العالمية بإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية. ويعرض مستجدات حول التطورات السوقية منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

<sup>١</sup> يستخدم هذا الإطار تعريفا محدودا للتدفقات الرأسمالية يقتصر على تدفقات الحافظة، بسبب تأخر صدور البيانات الرسمية اللازمة. وتُستبعد الصين من مجموعة الأسواق الصاعدة.

<sup>٢</sup> التقييم القوي لسوق الأسهم الأمريكية قد يكون انعكاسا لتوقعات المستثمرين بشأن احتمالات تخفيف القيود التنظيمية والتخفيضات الضريبية، مما قد يساهم في تعزيز آفاق النمو القوية للولايات المتحدة.

## جدول المرفق ١: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اقتصادات مختارة

(التغير %)

الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي/١		توقعات		تقديرات		
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
٠,٣	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٨-	١,٦-	الأرجنتين
٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,١	١,٢	٢,١	أستراليا
٠,١-	٠,٠	٢,٢	٢,٢	٣,٧	٣,٢	البرازيل
٠,٠	٠,٤-	٢,٠	٢,٠	١,٣	١,٥	كندا
٠,٤	٠,١	٤,٥	٤,٦	٤,٨	٥,٢	الصين
١,٠-	٠,٥-	٤,١	٣,٦	٢,٤	٣,٨	مصر / ٢
٠,٢-	٠,٣-	١,١	٠,٨	١,١	١,١	فرنسا
٠,٣-	٠,٥-	١,١	٠,٣	٠,٢-	٠,٣-	ألمانيا
٠,٠	٠,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨,٢	الهند/ ٢
٠,٠	٠,٠	٥,١	٥,١	٥,٠	٥,٠	إندونيسيا
٠,٠	٠,٠	٢,٨	٣,١	٣,٧	٥,٠	إيران / ٢
٠,٢	٠,١-	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٧	إيطاليا
٠,٠	٠,٠	٠,٨	١,١	٠,٢-	١,٥	اليابان
٠,٦	٠,٩	٤,١	٥,٥	٤,٠	٥,١	كازاخستان
٠,١-	٠,٢-	٢,١	٢,٠	٢,٢	١,٤	كوريا
٠,٠	٠,٣	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٣,٦	ماليزيا
٠,٠	٠,١	٢,٠	١,٤	١,٨	٣,٣	المكسيك
٠,١	٠,٠	١,٨	١,٦	٠,٩	٠,١	هولندا
٠,٠	٠,٠	٣,٠	٣,٢	٣,١	٢,٩	نيجيريا
٠,٠	٠,٢-	٤,٠	٣,٠	٢,٥	٠,٢-	باكستان / ٢
٠,٠	٠,٠	٦,٣	٦,١	٥,٨	٥,٥	الفلبين
٠,١-	٠,٠	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٠,١	بولندا
٠,٠	٠,١	١,٢	١,٤	٣,٨	٣,٦	روسيا
٠,٣-	١,٣-	٤,١	٣,٣	١,٤	٠,٨-	المملكة العربية السعودية
٠,١	٠,٠	١,٦	١,٥	٠,٨	٠,٧	جنوب إفريقيا
٠,٠	٠,٢	١,٨	٢,٣	٣,١	٢,٧	إسبانيا
٠,٠	٠,١-	٢,٦	٢,٩	٢,٧	١,٩	تايلند
٠,٠	٠,١-	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٥,١	تركيا
٠,٠	٠,١	١,٥	١,٦	٠,٩	٠,٣	المملكة المتحدة
٠,١	٠,٥	٢,١	٢,٧	٢,٨	٢,٩	الولايات المتحدة

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاقتصادات المختارة تمثل ٨٣٪ تقريباً من الناتج العالمي.

١/ تنشأ الفروق نتيجة تقريب أرقام التنبؤات الواردة في التقرير الحالي وعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢/ تُعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية.